ونحوا مفعول مطلق اى نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعينى والجملة
من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفى بدليل انه زوى
وما ينفع شيا لية والواو للاعتراض اهم تصريح وزير بالتصغير بوزن
زبير كما فى القاموس وهو من شقص من قصحا وهو الاتيان بالفاكهة
لخ الباء الاولى بمعنى على اى الايتان على الفاكهة لخ وحاصله انه يشون
الكسرة شيا من صوت الضمة ولذا قيل ينبغى ان يسمى رومًا مع ان القراء
عبروه وهذا هو الذى قرا به الكسائى وهشام من السبعة فى قيل وغيض
وهذا بتوب حركة بحركة وللقرا اشمام اى فيه خلط حرف بحرف كما شما
القاف ظاهرا فى نحو صراط وبه قرئ فى السبعة ايضا ولهم اشمام ثالث خاص
بالوقف وهو الاشارة بالشفتين فى الرفع والضم بعد الوقف على نحو
نستعين ومن قبل فاحفظ ذلك وان بشكل لخ اى وان خيف
بسبب شكل اى تحريك ليس يجتنب واطلاق الشكل على الاشمام
تسمح اذ هو ليس بشكل ليس اى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى
للمفعول اه سند وفى حب بفتح المهملة اوغايب زاده الى على غيره
كالاشمونى والفارضى والخطيب ولعل الصواب اسقاطه اذ الغايب لا يظهر
فيه التباس الشكل فتامل من السوم هو التعريض للبيع والذى
ذكره غيره هم المغاربة قال فى التوضيح وجعلته المغاربة مرجوحا
لامنوعا وما القاباع لخ ما مبتدا ولفا متعلق بصلة ما ولما متعلق
بينجلى الواقع خبرا عن المبتدا وجملة العين تلى صلة ما المجرورة باللام
وفى اختيار متعلق بتلى وانقاد وشبه معطوفان عليه وهذا احد اعراء بين
فانظر الاخران ثبت وتحرك الهمزة بمثل حركة لخ يعنى ان الهمز
يشم حيث يشم ما يلى العين وبه صرح المرادى اه سم وقائل لخ مبتدا
سوغ الابتدا به عمله فيما بعده وحبرى بالحا المهملة وتحفيف الياء اللون
خبر عنه ومعناه جدير حقيق واعلم ان القابل للنيابة من الظروف
والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم رمضان وجلست امام الامير
بخلاف اللازم منها نحو عند واذا وسبحان ومعاذ والقابل للنيابة من
المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال كذا ومنه

قوله كما الى اخره
الاحسن اسقاطه لان
المعنى كما يعلم مما قبله

ورب ومروف القسم والاستثنا ونحو ذلك ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن
اذا جاز للتعليل فاما قوله يقضى حياء ويقضى من مهابته فنايب
الفاعل ضمير المصدر اى الاغضاض المفهوم لا قوله من مهابته كما افاده
الاشمونى ملخصا وقوله لم يلزم طريقة واحدة فى الاستعمال كذا اى
فان منذ ومنذ لا يجران الا ظرفى الزمان وحروف القسم ملازمة
لجر المقسم به والاغضا ادنى لخفوت سحر يوم المراد باليوم مطلق الزمن
جلس عندك بفتح الدال فيكون منصوبا على الظرفية فى محل رفع على
النيابة ويوهم بعضهم انه بالرفع فضم الدال وليس ذلك بصحيح لان
عند ظرف لا يتصرف ولم يسمع فيه ضم الدال بخلاف بين ودون اه بخط بعض
الفضلاء اه مدابغى معاذ الله اى اعوذ بالله معاذا اجعله بدلا من
اللفظ بالفعل بعض هذه اى المذكورات فى البيت قبله وهى الظرف
والمصدر والمجرور ان وجد فى اللفظ لخ زاد قوله فى اللفظ لان كل
فعل متعد لابد له من مفعول فى الواقع ولو نظر اليه لم ينب شئ
اصلا غير ما قرره بعض مشايخنا وقد يرد اى ورد ضرورة او شذ وذا
اه مدابغى ابى جعفر هو من العشرة وهى غير شاذة عند كثير من
العلما ليجزى قوما لخ اى فان فيها انابة الجار والمجرور مع وجود
المفعول به وجعل البيضاوى الفعل مسندا الى المصدر مرادا به اسم
المفعول فقال ليجزى الجزاء المجزى عليه اه شيخ الاسلام لم يقن لخ
بعث مبنى للمفعول وبالعلما نايب الفاعل وهو محل الشاهد اى لم يجعل
الله احدا يعتنى بالعلما اى المنزلة او المرتبة المرتفعة المشرفة الامن
له سيادة والغى بالغين المعجمة الضلال من باب كسى اى واعطى
والمراد به ما كان ثانى مفعوليه غير خبر الاول اه فارضى فيما التباشر امنه
اى فى تركيب امن الالتباس فيه فان عنى به انه اتفاق لخ قال
ابن قاسم لعل المضمر يصح عنده حكاية الخلاف وقال الشيخ الخطيب بل
وبالاتفاق اى من جمهور النحاة اه وعلى كل فلا اعتراض فى بان
ظن لخ الجار متعلق بقوله الشهر الواقع خبرا عن قوله المنع والضمير
فى ارك للناظم والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وليس

ما به اعطى وكساهو كل فعل تعدى
الى مفعول ليس احدهما
السببة او الخبر اه

Copyright King Saud University